مستقبل جودة التعليم والتدريب دون تمييز في مصر
في ضوء أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر2030

اعداد:
ا.د. رضا مسعد السعيد
استاذ المناهج وطرق التدريس
كلية التربية جامعة دمياط
ورئيس قطاع التعليم العام الاسبق
وزارة التربية والتعليم

بحث منشور في:
المؤتمر الدولي الثاني
للاتجاهات الحديثة في التدريب والتعلم
نظام ادارة المؤسسات التعليمية وفق المعيار الدولي
ISO 21001:2018

ديسمبر ٢٠١٨

مقدمة

رؤية ٢٠٣٠ هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار. وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم احرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى.

تساؤلات مهمة

١. ما أهداف الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر(لكل من التعليم الاساسي والثانوي العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي العالي)؟
٢. ما برامج رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف استراتيجية التعليم في مصر(لكل من التعليم الاساسي والثانوي العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي العالي)؟
٣. ما مؤشرات وآليات قياس النتائج الاستراتيجية الكمية والكيفية لاستراتيجية التعليم في مصر(لكل من التعليم الاساسي والثانوي العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي العالي)؟
٤. ما مؤشرات وآليات قياس مدخلات استراتيجية التعليم في مصر(لكل التعليم الاساسي والثانوي العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي العالي)؟
٥. ما مؤشرات وآليات قياس مخرجات استراتيجية التعليم في مصر(لكل التعليم الاساسي والثانوي العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي العالي)؟

أهداف التنمية المستدامة 2030

تشتمل أهداف خطة التنمية المستدامة علي الأهداف التالية:

١. القضاء علي الفقر
٢. القضاء علي الجوع
٣. الصحة الجيدة والرفاه
٤. التعليم الجيد
٥. المساواة بين الجنسين
٦. المياة النظيفة والنظافة الصحية
٧. طاقة نظيفة وباسعار معقولة
٨. العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩. الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية
١٠. الحد من أوجه عدم المساواة
١١. مدن ومجتمعات محلية مستدامة
١٢. الاستهلاك والانتاج المسؤولان
١٣. العمل المناخي
١٤. الحياة تحت الماء
١٥. الحياة في البر
١٦. السلام والعدل والمؤسسات القوية
١٧. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

التعليم الجيد حول العالم

وهو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. فمنذ العام ٢٠٠٠، تم إحراز تقدم هائل في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. إذ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المناطق النامية ٩١ في المائة في عام ٢٠١٥،

وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم بنسبة النصف تقريبا. كما حدثت زيادة كبيرة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وهناك عدد أكبر بكثير من الفتيات الملتحقات بالمدارس أكثر من أي وقت مضى. وهذه كلها نجاحات ملحوظة.

وحققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر تقدم في الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين جميع المناطق النامية - من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢ – ولكن مع ذلك لا تزال هناك تفاوتات كبيرة. إذ يزيد احتمال أن يكون أطفال الأسر المعيشية الأفقر خارج المدرسة أكثر من أربعة أضعاف نظرائهم من الأسر المعيشية الأكثر ثراء. كما لا تزال التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية مرتفعة هي الأخرى.

وقد أحرزت المنطقة العربية تقدما جيدا فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس. وما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٤ ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية من ١٥.٥ في المائة إلى ٢٧ في المائة، في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ ومن ٩٠.٧٨ في المائة إلى ٩٩.٧٥ في المائة، في المرحلة الابتدائية؛ ومن ٦١.٠٧ في المائة إلى ٧٣.٠١ في المائة في المرحلة الثانوية؛ ومن ١٨.٦ في المائة إلى ٢٨.٩ في المائة على مستوى التعليم العالي.

وفي عام ٢٠١٣، كانت نسبة التحاق الفتيات الإجمالية في التعليم العالي (٢٨.٢ في المائة) أعلى من نسبة التحاق الفتيان (٢٦.٨ في المائة) في البلدان العربية. وسجلت أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في عام ٢٠١٤ في المملكة العربية السعودية (٥٩.٩ في المائة) تليها البحرين (٥٦.٥ في المائة). وكانت معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الابتدائي أعلى بكثير، حيث بلغت ٩٦.١ في المائة للفتيات و١٠٣.٢ في المائة للبنين في عام ٢٠١٣.

غير أن تزايد الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى في عدة بلدان في المنطقة، وما صاحبها من زيادة كبيرة في معدلات الفقر، أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الأطفال خارج المدارس. فاليوم يظل نصف الأطفال في سن المدرسة في سوريا محرومين من الدراسة –ويقدر عددهم بحوالي ٢.١ مليون طفل داخل سوريا و٧٠٠،٠٠٠ طفل سوري لاجئ في الدول المجاورة.

إن تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع يؤكد على القناعة بأن التعليم هو أحد أكثر الوسائل قوة وثباتا لتحقيق التنمية المستدامة. ويكفل هذا الهدف أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني وتكون في متناول الجميع، والقضاء على الفوارق في اتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة، وتحقيق حصول الجميع على تعليم عالي الجودة.

التخطيط الاستراتيجي طويل المدي للتعليم (٢٠١٥-٢٠٣٠)

تقتضي أهداف التنمية المستدامة استخدام التخطيط الاسترا تيجي طويل المدي(2030 - 2015) وأهداف كمية محددة حول الفقر والتعليم والصحة وغيرها وبأفاق زمنية محددة، وبمؤشرات لقياس مدي التقدم المحرز لكل هدف من الأهداف. استر اتيجيات التنمية تنطوي علي محورية التخطيط الاستراتيجي باعتباره وسيلة تستخدم الموارد المتاحة بأسلوب رشيد وكفء يحقق أقصي عائد من أجل تحقيق أهداف مستقبلية مرغوبة

ابعاد رؤية مصر ٢٠٣٠

أولا: البعد الاقتصادي

١. محور التنمية الاقتصادية

أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطا يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادرا على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٢. محور الطاقة

يكون قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة.

٣. محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي

يكون المجتمع المصري مجتمعا مبدعا، ومبتكرا، ومنتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف. ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

٤. محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلي من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

ثانيا: البعد البيئي

١. محور البيئة

يكون البعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطن المصري.

٢. محور التنمية العمرانية

تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

ثالثا: البعد الاجتماعي

١. محور العدالة الاجتماعية

بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

٢. محور الصحة

تمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً.

٣. محور التعليم والتدريب

إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

٤. محور الثقافة

يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والإختلاف وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل إكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الإختيار الحر وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة. على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسا لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

التعليم: الهدف الرابع من الأهداف الأمُمية للتنمية المُستدامة

"ضمان التعليم الجيد المُنصف والشامل للجميع وتعزيز فُرص التعلم مدى حياة الجميع."

الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠

"تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل ومُستدام، ومرن، وأن يكون مُرتكزاً على المُتعلم والمُتدرب القادر على التفكير والمُتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يُساهم أيضاً في بناء الشخصية المُتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمُواطن مُعتز بذاته، ومُستنير، ومُبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مُستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية."

اولا: استراتيجية التعليم التعليم العام (الأساسي والثانوي العام)

الهدف الأول - تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النُظم العالمية:

١. تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المُسايرة للمعايير العالمية.
٢. تمكين المُتعلم من مُتطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين.
٣. التنمية المهنية الشاملة والمُستدامة المُخططة للمُعلمين.
٤. تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مُراعاة سن المُتعلم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج مُتكاملة وتُسهم في بناء شخصيته.
٥. تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يُحقق تحسين الخدمة التعليمية المُقدمة.
٦. التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، وفي عرض المعرفة المُستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين.
٧. توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلم (معامل – مكتبات – اتصال بالأنترنت – مرافق لمُمارسة الأنشطة، وخلافه).
٨. تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً – مهارياً - وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط.

الهدف الثاني – إتاحة التعليم للجميع دون تمييز:

١. توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يُراعي التفاوت في الاحتياج على المُستوى المحلي (المُديريات والإدارات التعليمية).
٢. تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المُختلفة.
٣. توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمُتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمُتعددة.
٤. تزويد المُتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المُتقدمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي
٥. توفير خدمة تعليمية مُتميزة مُوجهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً.

الهدف الثالث – تحسين تنافسية نُظم ومُخرجات التعليم:

١. تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.
٢. تفعيل العلاقة الديناميكية بين مُخرجات التعليم ومُتطلبات سوق العمل.
٣. تحسين مُستوى تعلم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتُصبح مُنافسة دولياً.
٤. توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فُرص تعليمية مُتكافئة لجميع المُتعلمين.

برامج تحقيق أهداف استراتيجية التعليم العام (الأساسي والثانوي العام)

١. برنامج تبني استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر للتمويل على مُستوى الوزارة والمدرسة
٢. برنامج تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمُعلمين
٣. برنامج تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد
٤. برنامج تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية
٥. برنامج وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين

٦. برنامج تطوير منظومة رياض الأطفال (زيادة مُعدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال)
٧. برنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس
٨. برنامج دعم المُتفوقين والموهوبين
٩. برنامج نظام التقييم الدوري لمُستوى الطالب استناداً إلى المعايير العالمية

مؤشرات استراتيجية التعليم العام(الاساسي والثانوي العام)

١. نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي) (%) وهو مؤشر كمي ويعرف بانه نسبة المؤسسات المُعتمدة، وهو مُؤشر مرن يأخذ في الاعتبار تجديد الاعتماد للمؤسسات التعليمية المُتعددة ويمثل الوضع الحالي ٤.٦٠% والهدف عام ٢٠٣٠ هو الوصول الي ٦٠% من العدد الكلي.
٢. نسبة الأُمية (%) (١٥-٣٥ سنة) وهو مؤشر كمي ويعرف بانه نسبة السكان في الفئة العُمرية ١٥-٣٥ غير المُلمين بالقراءة والكتابة ويمثل الوضع الحالي ٢٠.٥% والهدف المراد الوصول اليه عام ٢٠٣٠ هو ٧%
٣. ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي وهو مؤشر كمي ويعرف بانه مؤشر يقيس جودة التعليم الأساسي في مصر مُقارنةً ببلدان أُخرى بناءً على مؤشرات التنافسية العالمية والواقع الراهن هو ١٤١/١٤٤ - الدرجة ٢.١ والهدف المراد الوصول اليه بحلول عام ٢٠٣٠ هو ٣٠ أو أقل
٤. ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS وهو مؤشر كمي ويعرف بانه سلسلة من الاختبارات الدولية للرياضيات والعلوم لتقييم معرفة الطلاب في جميع أنحاء العالم، ويقوم هذا المؤشر بمُقارنة أداء مصر مع البلدان الأُخرى في النتائج والوضع الحالي هو علوم ٤١/٤٨ رياضيات ٣٨/٤٨ والوضع المستهدف بحلول عام ٢٠٣٠ هو ٢٠
٥. نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاماً (%) وهو مؤشر كمي ويعرف بانه نسب التسرب من إجمالي المُلتحقين بالتعليم والوضع الحالي هو ٦% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ١%
٦. مُتوسط عدد الطُلاب في الفصل وهو مؤشر كمي يقيس جودة البيئة التعليمية للطالب من خلال تحديد مُتوسط عدد الطلاب في الفصل بمُختلف المُحافظات وفي جميع المراحل والوضع الحالي ٤٢ طالب/فصل والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٣٥ طالب/ فصل
٧. عدد المدارس المُجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين وهومؤشر كمي يدل على توافر الرعاية الجادة للموهوبين والمتفوقين في كافة المجالات وتقديرهم في المراحل التعليمية المُختلفة والوضع الحالي رياضيا:٦٥ اكاديميا:٣ والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو رياضياً: ٧٥ أكاديمياً: ١٢
٨. نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي وه مؤشر كمي يقيس مُستوى الإنفاق الحقيقي على الطلاب ومُقارنته ببلدان أُخرى وبالمُستويات المُحققة والمُستهدفة عالمياً والوضع الحالي هو ٣٤٠ دولار والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو يتم وضع المُستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد.
٩. مُعدلات القيد في رياض الأطفال (%) وهو مؤشر كمي يقيس مُعدلات القيد في رياض الأطفال (%) والوضع الحالي هو ٣١.٣% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٨٠%
١٠. نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) وهو مؤشر كمي يقيس نسبة الإنفاق الجاري والاستثماري للناتج المحلي الإجمالي والوضع الحالي هو ٣% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٨%

آليات قياس مؤشرات استراتيجية التعليم العام(الاساسي والثانوي العام)

١. نسبة المُعلمين الحاصلين على رُخصة مُزاولة المهنة وهو مؤشر مستحدث يقيس الكفاءة المهنية للمُعلمين من خلال حصولهم على رُخصة مُزاولة المهنة التي تُجدد دورياً وتأخذ في الاعتبار التدريبات والخبرات السابقة والية القياس هى عدد المُعلمين المُتقدمين للحصول على الرخصة ورصاد المُعلمين الذين حصلوا عليها

٢. نسبة الطُلاب الذين اجتازوا الامتحانات الوطنية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية. وهو مؤشر مستحدث يقيس كفاءة المُعلمين ومُخرجات العملية التعليمية على مُستوى الطالب من خلال أخذ عينة عشوائية من الطلاب تُمثل مُختلف المُحافظات في الريف والحضر. والية القياس هى اجتياز امتحانات وطنية سنوياً من قبل لجنة التقويم والامتحانات كهيئة مُستقلة، بناءً على معايير عالمية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية، مع وضع آلية تقييم لنتائج الامتحانات وتحليلها لتحديد التطورات المطلوبة في مُظم التعليم والتعلم

٣. نسبة المدارس المُزودة بتكنولوجيا تعليم مُلائمة وهو مؤشر مستحدث يقيس كفاءة البنية التكنولوجية للمدارس والتي تشمل الحاسب الآلي والأجهزة التكنولوجية والوسائل الرقمية وأدوات المعرفة والاتصال بشبكة المعلومات العالمية ويقاس هذا المؤشر عن طريق حصر كل مؤسسات التعليم الفني المُتقدمة للحصول على الاعتماد، ثم مُقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة، بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد

٤. نسبة المدارس المُزودة بمُتطلبات الدمج وهو مؤشر مستحدث يقيس الرعاية الجادة لذوي الإعاقة من خلال تقييم مدى تجهيز المبنى المدرسي وتوفير المُعلمين والإخصائيين، إلى جانب تطوير المناهج وأدوات القياس التربوي والية القياس هى ان يتم تحديد عدد السُكان ذوي الإعاقة في سن المدرسة، وتعريف معايير الدمج ثم حصر عدد المدارس التي تُطبقها

٥. نسبة المناهج المُسايرة للمعايير الدولية وهو مؤشر مستحدث يقيس مدى موائمة المناهج التعليمية – غير المُشبعة ثقافياً – مع المعايير العالمية عن طريق قياس نسبة المناهج المُعدة وفقاً لتلك المعايير والية القياس هي ان تقوم هيئات المُراقبة وهيئات تطوير المناهج بمُتابعة عدد المناهج التي تم تطويرها من إجمالي عدد المناهج ووضع آلية لتحديد أجزاء المناهج التي تحتاج إلى التطوير

ثانيا: استراتيجية التعليم الفني

الهدف الأول - تحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يتوافق النُظم العالمية:

١. تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية
٢. تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل
٣. التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين
٤. التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية
٥. تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة، وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل

الهدف الثاني – إتاحة التعليم للجميع دون تمييز:

١. توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط
٢. تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية
٣. تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني بالمشاركة الفعالة مع المجتمع

الهدف الثالث – تحسين تنافسية نُظم ومُخرجات التعليم الفني والتدريب:

١. تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل
٢. تحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب

برامج التعليم الفني استراتيجية التعليم الفني

١. برنامج وضع آلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير مدارس / موارد للتعليم الفني
٢. برنامج تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية

٣. برنامج مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين
٤. برنامج مشروع المدرسة الجاذبة
٥. برنامج زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية
٦. برنامج نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل
٧. برنامج تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم الفني والمهني والتدريب
٨. برنامج إنشاء أكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة)
٩. برنامج برنامج رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني

مؤشرات استراتيجية التعليم الفني في مصر؟

١. نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من ٨٥٪) وهو مؤشر كمي يهدف إلى قياس مدى قدرة التعليم الفني على جذب أكبر عدد من المتفوقين في المرحلة الإعدادية وهو يعتبر مؤشر للنظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني والإقبال عليه والوضع الحالي هو ٤% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٢٠%
٢. نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم وه مؤشر كمي يهدف إلى قياس مدى قدرة خريجي التعليم الفني على العمل في المجالات الفنية والمهنية التي تخصصوا فيها، مما يساعد في تحديد متطلبات سوق العمل ويقيس معدلات تشغيل خريجي التعليم الفني والوضع الحالي هو ٣٠% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٨٠%
٣. ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني وهو مؤشر كمي يهدف إلى قياس مدى تنافسية التعليم الفني المصري عالمياً. وهو مؤشر مركب حيث يأخذ في الاعتبار مدى مواءمة التعليم الفني والتدريب معاً للتوجه الاقتصادي للبلاد إلى جانب جودة التعليم الفني والتدريب المقدم ومشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية ومستوى رضاه والوضع الحالي هو الدرجة ٤/٢ والوضع المستهدف٢٠٣٠ هو الدرجة: ٣ /٤
٤. نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني وهو مؤشر يقيس مدى إتاحة واهتمام الطلبة بالتعليم المهني من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني، نتيجة لأهمية التعليم المهني والاحتياج له في سوق العمل والوضع الحالي هو ٤% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٣٠%
٥. عدد مدارس التعليم الفني وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية وهومؤشر كمي يهدف إلى قياس مدى كفاءة توزيع مدارس التعليم الفني على المناطق السكنية بما يتناسب مع تركيبتها السكانية وأنشطتها الاقتصادية والوضع الراهن هو ١٩٢٩ مدرسة والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية
٦. نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية وهومؤشر كمي يهدف إلى قياس مدى الشراكة المجتمعية في بناء مؤسسات تعليم فني ومهني تتماشى مع نظم الجودة ومن ثم يقيس مدى مساهمة المجتمع المدني في العملية التعليمية والوضع الراهن هو ٣% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٢٠%
٧. متوسط عدد الطلاب بالفصل وهو مؤشر كمي يقيس مدى إتاحة التعليم الفني في ظل بيئة مشجعة للطلاب وجودة التعليم الفني والمهني المقدم للطلاب عن طريق قياس الكثافة الطلابية بكل فصل، مما يؤثر طردياً على قدرة الطالب على التركيز والوضع الراهن هو ٣٨ طالب/فصل والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٣٠ طالب/فصل

آليات قياس تحقق مؤشرات استراتيجية التعليم الفني في مصر

١. متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف بكل قطاع في سوق العمل وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس مدى تنمية وتطوير قدرات الموظفين عن طريق إتاحة وسائل التدريب المختلفة دون تمييز بينهم

واليه القياس هي قياس عدد ساعات التدريب المقدمة لجميع الموظفين بكل القطاعات ومقارنتها بأعداد الحضور

٢. نسبة خريجي التعليم الفني والمهني الجدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس مدى القدرة التنافسية لخريجي التعليم الفني والمهني عن طريق قياس عدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة والية القياس هي ان يتم تحديد الخريجين الراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المهنة عن طريق استقبال طلبات الحصول على الرخصة عقب انتهاء المرحلة التعليمية مباشرة

٣. نسبة رضا المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال عن خريجي التعليم الفني والمهني وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس جودة التعليم الفني والمهني المقدم وتنافسية الخريجين من خلال جودة الخدمات المقدمة إلى أصحاب الأعمال الذين يمثلون سوق العمل ويقاس من خلال استبيان يتم استطلاع آراء المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال مما سبق لهم العمل مع خريجي التعليم الفني والمهني من أجل قياس مدى تأثير التعليم الفني والمهني على جودة الخدمات المقدمة ويتم عمل تقارير لتحديد كيفية تطوير العملية التعليمية باستمرار

٤. نسبة الخطط والبرامج التعليمية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس نسبة خطط وبرامج التعليم الفني والمهني التعليمية المطورة بكل قطاع (صناعي، زراعي...) وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية والية القياس هي نسبة الخطط والبرامج التعليمية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة من أجل اعتمادها

٥. نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية والية القياس هي نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع، عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة، من أجل اعتمادها لاحقاً وزيادة النسبة مع الوقت

٦. نسبة مؤسسات التعليم الفني الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة وهومؤشر مستحدث يهدف إلى قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مؤسسات التعليم الفني على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والية القساس هي حصر كل مؤسسات التعليم الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة، من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت

٧. نسبة مراكز التدريب الحاصلة على الاعتماد من الجهات المختصة وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى التأكد من جودة التدريب المقدم من خلال قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مراكز التدريب الفني على الاعتماد من الجهات المختصة والية القياس هي حصر كل مراكز التدريب الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المراكز القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المراكز غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت

٨. نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس مدى التقدم في زيادة المعلمين المؤهلين تأهيلاً شاملاً عن طريق قياس نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم والية القياس هي عمل تقييم شامل لجميع معلمي التعليم الفني والمهني لتحديد الفئة الحاصلة على أعلى من ٩٠٪ في التقييم الشامل بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية للمعلمين الباقيين من أجل زيادة هذه النسبة مع الوقت لضمان جودة التعليم الفني والمهني

٩. معدل توافر المعدات لكل طالب وهو مؤشر مستحدث يقيس مدى قدرة الوزارة على إتاحة وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لطلاب التعليم الفني والمهني. هذا المؤشر هو مؤشر مركب لقياس التجهيزات اللازمة من الآلات والمواد الخام والأدوات المستخدمة والية القياس هي حجم التجهيزات والآلات المتوفرة لكل طالب بالإضافة إلى قياس المواد الخام المستخدمة في كل من المهن لكل طالب وأخيراً قياس نسبة الأدوات المطلوبة لكل عمل لكل طالب من أجل التأكد من توافر هذه العناصر بكفاءة عالية للطلاب

١٠. معدل الإنتقال من مرحلة إلي مرحلة أخري في التعليم الفنى والمهني وهو مؤشر مستحدث يهدف إلى قياس معدل انتقال الطلاب من مرحلة إلى أخرى داخل مراحل التعليم الفني، ويدل على إتاحة المدارس الجاذبة للطلاب لتقليل التسرب والية القياس هي مقارنة عدد الطلاب المنتقلين إلى مرحلة أعلى بإجمالي عدد الطلاب في المرحلة السابقة

ثالثا: استراتيجية التعليم الجامعي

الهدف الأول: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية

١. تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية
٢. تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين
٣. دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات
٤. تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك
٥. تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم
٦. التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع

الهدف الثاني: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

١. زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي
٢. تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية

الهدف الثالث: تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم

١. تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية
٢. تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

برامج التعليم العالي

١. التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص
٢. بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي
٣. تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي
٤. تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي
٥. ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً
٦. تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل)
٧. تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات
٨. تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي

مؤشرات استراتيجية التعليم العالي في مصر؟

١. مؤشر التنافسية العالمية «محور التعليم العالي والتدريب» وهومؤشر كمي يشير إلى ترتيب مصر المقارن دولياً في عدة عوامل تأخذ في الاعتبار معدل الالتحاق بالتعليم العالي وجودة التعليم المتاح والوضع الحالي هو الترتيب ١٤٨/١١٨ درجة والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو الترتيب ٤٥
٢. نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص وهو مؤشر كمي يقيس حجم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والوضع الراهن هو ٣٥.١٪ والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٢٠٪
٣. عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي) وهو مؤشر كمي يقيس قدرة واستجابة منظومة التعليم العالي للطلب العالمي المتزايد على برامج التعليم العالي وخدماته والوضع الراهن جامعة واحدة والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٧ جامعات
٤. معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة وهو مؤشر يقيس نسبة الزيادة في البحوث العلمية المنشورة في شتى المجالات على مستوى العالم والوضع الحالي هو ١٣.٦٪ والوضع المستهدف ٢٠٣٠هو٢٠%
٥. نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة وهو مؤشر كمي يأخذ في الاعتبار المؤسسات الحديثة المتقدمة للحصول على الاعتماد والمؤسسات المعتمدة والوضع الحالي هو ٧.٥٠٪ والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٨٠%
٦. نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة وهو مؤشر كمي يعبر عن نسبة السكان في المرحلة العمرية من ١٨-٢٢ الذين التحقوا بالتعليم العالي والوضع الراهن هو٣١% والوضع المستهدف ٢٠٣٠هو ٤٥%
٧. نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية وهو مؤشر كمي قيس مجهودات تطوير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس من خلال المنح البحثية سواء أكانت بعثات خارجية أو إشراف والوضع الراهن هو مشترك ٠.٢٪(البعثات الخارجية) والوضع المستهدف٢٠٣٠ هو ٣%
٨. نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص وهو مؤشر كمي يُستدَل على مدى تنافسية منظومة التعليم العالي وقدرتها على جذب الطلاب الدوليين للالتحاق بالبرامج التعليمية المختلفة على اختلاف التخصصات التي تقدمها والوضع الراهن هو ٢% والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٦%
٩. معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة التدريس بناءاً على التخصص وهو مؤشر كمي يقيس الأثر المباشر للتحصيل العلمي للطلاب ويقيس الأعباء الدراسية على أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى والوضع الراهن هو ١:٤٢ (مُتوسط) والوضع المستهدف ٢٠٣٠ هو ٣٥: ١ (متوسط)
١٠. عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي وهو مؤشر كمي يقيس القدرة الاستيعابية للتعليم العالي من خلال عدد الجامعات والكليات المتاحة في المحافظات المختلفة والتخصصات المختلفة (البرامج) والوضع الحالي هو ٤٤ جامعة والوضع المستهدف عام ٢٠٣٠ هو ٦٤ جامعة

آليات قياس مؤشرات استراتيجية التعليم الجامعي؟

١. عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية في جامعات عالمية حسب التخصص وهو مؤشر مستحدث يقيس مدى الاعتراف بالجامعات المصرية وجودة التعليم العالي وقدرته على التنافس، ويجب تحديد التخصصات لمعرفة البرامج الأكثر جذباً للطلاب المصريين لتطوير نظيرها محلياً والية القياس هى وضع آلية ونظم لجمع المعلومات ورصد البيانات عن الطلاب الذين يدرسون بالخارج وتحديد نسبة الحاصلين منهم على منح دراسية من الحكومة

المراجع:

١. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. http://sdsegypt2030.com/
٢. جمهورية مصر العربية رئاسة مجلس الوزراء . استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠.
http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx
٣. البوابة العربية للتنمية: استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦.
http://arabdevelopmentportal.com/ar/publication/sustainable-development-strategy-sds-egypt-vision-2030
٤. الامم المتحدة: أهداف التنمية المستدامة. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/